"وور أون ذي روكس"

9 أيار/مايو 2017

التنظيمات المصغرة عن «حزب الله» والنسخات عن «الحرس الثوري» ومستقبل وكلاء إيران المسلحين في العراق

مايكل نايتس و مايكل آيزنشتات

بينما تدخل الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» جولتها الأخيرة، حيث لم يتبقَ سوى أقل من ربع الموصل لتحريرها، يتعين على الحكومة العراقية أن تقرر ما إذا كانت ستسمح لبعثة الدعم العسكري الأمريكية المتبقية بالبقاء في العراق. وسبق أن أعربت الميليشيات الشيعية العراقية المدعومة من إيران عن رأيها في تلك المسألة. ففي بداية أيار/مايو 2017، أفاد الناطق باسم ميليشيا «كتائب حزب الله» وأحد كبار قادتها، جعفر الحسيني، لوسائل الإعلام الرسمية الإيرانية بما يلي: "إذا لم يغادر الأمريكيون العراق [بعد هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية»]، فسيكونون في مرمى المقاومة الإسلامية العراقية". وتطرح مثل هذه التصريحات، التي يتم الإدلاء بها بكل ثقة مع القليل من العتاب من قبل الحكومة، السؤال التالي: "من هو المسؤول حقاً في العراق؟"

إن مصير «قوات الحشد الشعبي» العراقية والميليشيات التابعة لها يُعدّ أحد أبرز التحديات السياسية اللاحقة التي تواجه الحكومة العراقية وشركاءها في التحالف. فقد أدّت «قوات الحشد الشعبي» دوراً أساسياً في الحد من تقدّم تنظيم «الدولة الإسلامية» في حزيران/يونيو 2014، لينضم إلى صفوفها في النهاية مقاتلون شيعة وغير شيعة. إلا أن «قوات الحشد الشعبي» تتألف من عناصر متنوعة، حيث تضم الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران و "«قوات الحشد الشعبي» الخاصة بالمقامات" (التي اختير قادتها من قبل رجال الدين الشيعة الأكثر هدوءاً في النجف) و«قوات الحشد الشعبي» السنية. وتُعتبر الجماعتان الأخيرتان أصولاً مهمة بالنسبة للعراق يُؤمل إدراجها ضمن الجيش العراقي و"جهاز مكافحة الإرهاب" وقوات الشرطة العراقية. أما «قوات الحشد الشعبي» المدعومة من طهران فهي مسألةٌ مختلفة، و يشكّل مصيرها مصدر قلق شديد بالنسبة لواشنطن.

ويركّز صناع القرار في الولايات المتحدة بشكلٍ خاص على الدور الذي قد تؤدّيه «قوات الحشد الشعبي» المدعومة من طهران في إطار الجهود الإيرانية الرامية لإعادة تشكيل أجزاء من المنطقة على صورتها الخاصة. وأحد الاحتمالات المطروحة هو نموذج «حزب الله» اللبناني - الذي ينطوي على تحوّل تلك القوات إلى حركات سياسية ذات أجنحة عسكرية ورعاية اجتماعية، تكون خارجة عن سلطة الدولة ولكن تحظى بالتسامح من قبل الحكومة. ومع إدراج «قوات الحشد الشعبي» رسمياً كعنصر مؤقت ضمن "قوات الأمن العراقية"، يبرز أيضاً احتمال أن تصبح «قوات الحشد الشعبي» مؤسسةً عسكرية رسمية موازية للجيش، ومشابهة لـ «الحرس الثوري الإسلامي» في إيران، وذلك من أجل خلق ثقل موازن للوحدات المدربة من قبل الولايات المتحدة والتحالف في "قوات الأمن العراقية".

فما هي الأهمية الحالية والمستقبلية لهذه النماذج بالنسبة إلى الميليشيات الشيعية العراقية المدعومة من طهران؟ يشير هذا البحث إلى أن بعض عناصر «قوات الحشد الشعبي» التي تربطها علاقات بإيران، مثل «كتائب حزب الله» أو «عصائب أهل الحق»، تواجه مساراً غير مؤكد وقد تواصل تطورها نحو نموذج «حزب الله». ومن نواح كثيرة، ربما تُعتبر حركة مقتدى الصدر الجماعة العراقية الأكثر تشابهاً مع «حزب الله»، على الرغم من أنها على خلاف مع إيران في الوقت الراهن. وفي الوقت نفسه، من غير المرجّح جداً أن تنشأ مؤسسة عسكرية موازية للجيش على غرار «الحرس الثوري» الإيراني، تكون تحت قيادة الدولة، على الأقل في الوقت الحالي. ويعزى ذلك جزئياً إلى أن «منظمة بدر» المدعومة من إيران تقوم بالفعل وبشكل حازم بتحويل عناصر من "قوات الأمن العراقية" إلى قوة موازية غير خاضعة بالكامل لسلطة رئيس الوزراء العراقي. وتشكّل جميع هذه الاحتمالات تهديدات خطيرة للمصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والعراق والتحالف. وبالتالي، لا بد من تقليص تلك

الاحتمالات من خلال عمليات جمع المعلومات، ومساعدة قوات الأمن، وإصلاح قطاع الأمن، وجهود المساعدة السياسية والاقتصادية، المبينة أدناه بالتفصيل.

نموذج «حزب الله»

في بداية الثمانينات، ساهمت إيران في تأسيس «حزب الله» اللبناني وهي تحاول تطبيق نموذج «حزب الله» في العراق من خلال دعمها لجماعات على غرار «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق» منذ أكثر من عقدٍ من الزمن. كما تحاول تطبيق هذا النموذج في سوريا منذ عام 2011، عن طريق دعمها لـ "قوات الدفاع الوطني" الموالية للنظام وميليشيات شيعية مختلفة على نمط «حزب الله». لذلك، يتعين على صناع القرار العراقيين والأمريكيين أن يدركوا كيفية تطبيق هذا النموذج في العراق من أجل تقدير تداعياته ومكافحته بأفضل الطرق في العراق وخارجه.

ويجسّد «حزب الله» اللبناني، بمؤسساته المعنية بالرعاية الاجتماعية وشبه العسكرية الموازية للجيش، المسعى الإيراني الأكثر نجاحاً لتصدير الثورة الإسلامية الإيرانية. فهو يؤدّي دوراً مركزياً في الجهود الرامية إلى مساعدة الشيعة "المضطهدين" في المنطقة ومواجهة المصالح الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة وخارجها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يضطلع مقاتلو «حزب الله» ومستشاروه بدورٍ محوري في "الفيلق الأجنبي الشيعي" الإيراني، الذي يتألف من ميليشيات طائفية مختلفة من سوريا والعراق واليمن وأفغانستان وباكستان.

ويشير نموذج «حزب الله» إلى التقنيات المستخدمة من قبل هذه الجماعة لكسب النفوذ والسلطة في لبنان. أولاً، استغل الشرعية المنبثقة من أنشطة "المقاومة" المسلحة والرعاية الاجتماعية لفرض نفسه كالجهة المهيمنة في المجتمع الشيعي وحشد الدعم بين الدوائر غير الشيعية في الداخل والخارج. ثانياً، استفاد من هذا الدعم الشعبي لكسب مكانة في إطار النظام السياسي عن طريق الانتخابات لضمان عدم إلحاق الدولة أي ضرر بمصالح الحزب. وثالثاً، استغل إمكانية وصوله إلى الوزارات ووكالات الدولة الأساسية والنفوذ الذي يمارسه عليها لحماية مصالح الحزب ومصالح راعيه الإيراني والنهوض بها، مع الحفاظ على مؤسساته شبه العسكرية وتلك المعنية بالرعاية الاجتماعية التي تشكل ركيزة دولة الظل الموازية الخاصة به.

وقد حوّل «حزب الله» اللبناني شعار المقاومة في الثمانينات إلى عقيدة شبه دينية قائمة على الكفاح المسلح. ويحمل هذا الشعار أهمية خاصة لدى الشيعة كونه يذكّرهم بمقتل الإمام الحسين في كربلاء عام 680 م. ونظراً للنجاحات التي حققتها "المقاومة" الشيعية في لبنان (في عامي 2000 و 2006) والعراق (عام 2011)، فقد أصبح أتباعها على قناعة بأنها توفر لهم صيغةً لهزيمة أعدائهم. ولكي يطبق «حزب الله» عقيدة المقاومة الخاصة به ضد إسرائيل، أنشأ قوةً عسكرية شبه تقليدية تفوق بقدراتها الجيش اللبناني. وقد ولّدت النجاحات التي أحرزها «حزب الله» ضد إسرائيل (والتي تم تضخيمها من خلال الدعاية المتشددة) شعوراً بالفخر والتمكين لدى شيعة لبنان الذين كانوا مضطهدين في السابق. إلا أن لجوء «حزب الله» إلى السلاح ضد خصومه اللبنانيين في عامي 2005 و2008 وانخراطه في القتال في سوريا دعماً لنظام الأسد منذ عام 2011 قوّض شعار "المقاومة" الذي التزم به في لبنان والمنطقة.

ومنذ تأسيسه، قام «حزب الله» بتطوير مؤسسات رعاية اجتماعية لتقديم الخدمات المالية والتعليمية والطبية وغيرها إلى السكان الشيعة المهملين منذ فترة طويلة، فضلاً عن الأعضاء المحتاجين من الطوائف الأخرى. وقد تم تمويل هذه "الأعمال الصالحة" من خلال مساعدات سنوية من قبل إيران تتراوح بين 100 و200 مليون دولار أمريكي. وكانت أنشطة «حزب الله» في مجال الرعاية الاجتماعية مهمة للغاية في بناء قاعدة دعم له بين الشيعة في لبنان، وأصبحت أكثر أهمية في السنوات الأخيرة. فقد خففت هذه الأنشطة من أثر حرب عام 2006 بين «حزب الله» وإسرائيل التي أودت بحياة أكثر من 1000 لبناني ودمّرت آلاف المنازل وألحقت أضراراً بقيمة مليارات الدولارات في البنى التحتية للبلاد. وهو الأمر بالنسبة لتدخل «حزب الله» في سوريا بعد عام 2011، حيث أفادت بعض التقارير عن مقتل أكثر من 1,700 مقاتل من «حزب الله» وإصابة حوالي 7,000 آخرين بجروح. إلا أن تكثيف العقوبات الأمريكية المفروضة على «حزب الله» والتكاليف الناجمة عن تدخله في الحرب السورية قد أرغمت الحزب على الحد من تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أحدث تذمراً في صفوف الحزب.

وقد تطوّر «حزب الله» أيضاً ليصبح حزباً سياسياً ناجحاً. ويشكّل تحوّله من حركة مقاومة عسكرية إلى حزبٍ سياسي موضع اهتمامٍ خاص لأن الميليشيات ذات القيادة الشيعية في العراق تسعى إلى دخول المعترك السياسي. ففي لبنان، سعى «حزب الله» في البداية إلى تقوية المجتمع الشيعي من خلال عمله كحركةٍ اجتماعية خارج إطار الدولة اللبنانية، غير أن أهدافه وموقفه تجاه السياسة قد تطور. فقد ترشح أعضاء من «حزب الله» للانتخابات البرلمانية عام 1992 والانتخابات البلدية عام 1996 وانضموا إلى الحكومة كوزراء عام 2005. وفي غضون ذلك، تخلى «حزب الله» (على الأقل في الوقت الراهن) عن هدفه المتمثل بإنشاء دولة إسلامية في لبنان وسعى إلى العمل ضمن النظام [السياسي] لدعم مصالحه من خلال ضمان صوت معطِل في الحكومة لاستعمال حق "الفيتو" ضد الإجراءات الحكومية المناهضة لمصالحه أو مصالح إيران. وفي السنوات الأخيرة، حاول «حزب الله» بناء تحالف عابر للطوائف في لبنان (ما يسمى بـ «تحالف 8 آذار») لزيادة تعزيز نفوذه السياسي. ومن خلال مشاركته في الحكومة اللبنانية وروابطه مع الجيش وعناصر من الأجهزة الأمنية تمكن «حزب الله» من استخدام موارد الدولة اللبنانية لمصلحته الخاصة عبر توفير الرعاية لمؤيديه، وجمع معلومات استخبارية سياسية وعسكرية حيوية قد لا يكون بإمكانه الحصول عليها في ظروفٍ أخرى. كما تنظر بعض الأطراف اللبنانية غير الشيعية بشكل متزايد إلى «حزب الله» كحصنٍ ضد الجماعات الجهادية السنية الناشطة في الداخل وفي سوريا، وبالتالي [كمكسب] ثمين للبنان.

هل سينشأ «حزب الله» عراقي؟

يتطلع عددٌ كبير من الميليشيات الشيعية العراقية والتنظيمات شبه العسكرية ذات الروابط القديمة مع إيران، مثل «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق» و«منظمة بدر»، إلى «حزب الله» اللبناني كنموذجٍ لها وتعتبر تجربته مثالاً يحتذى به في جهودها الخاصة الرامية إلى توسيع نفوذها وسلطتها السياسية. ويبدو ذلك واضحاً في المفردات السياسية لتلك الجماعات ورموزها وطريقة عملها. فعلى غرار «حزب الله»، تتبنى الميليشيات الشيعية العراقية المدعومة من إيران "شعار المقاومة" - مثل صراعاتها المسلحة ضد صدام حسين والولايات المتحدة، ومؤخراً تنظيم «الدولة الإسلامية» والجماعات السنية السورية المتمردة. ولكن يرى كثيرون أن نقاط التشابه مع «حزب الله» اللبناني تنتهي هنا في معظم الأحيان. فالحركات مثل «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق» (بالإضافة إلى تفرعاتها) لا تملك حتى الآن شبكات رعاية اجتماعية، وسيستغرق إنشاء هذه الشبكات وتطويرها بضع سنوات على الأقل. وتجدر الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية القومية العراقية التي يترأسها مقتدى الصدر هي الميليشيا الشيعية الوحيدة التي تدير فرع رعاية اجتماعية ناشطاً نسبياً، ولكن حتى الصدريين لا يمكن مقارنتهم بالشبكة الواسعة التي يديرها «حزب الله» في لبنان.

ويشكل تعدد الميليشيات الشيعية العراقية أحد الأسباب التي تحول على الأرجح دون تكرار نموذج «حزب الله» وتفوّقه على غيره في العراق. ففي لبنان، كان «حزب الله» جماعة واحدة غير مجزأة منذ مراحل تطوره الأولى. أما في العراق، فهناك جماعات شيعية متعددة تطمح للاضطلاع بهذا الدور، وغالباً ما يكون قادتها أعداءً لدودين. ويُعزى ذلك جزئياً إلى الانقسام العقائدي المستند إلى الزعامات في المجتمع الشيعي، فضلاً عن سياسة إيران المتمثلة في فصل العناصر المتطرفة عن الجماعات الشيعية الرئيسية الأكثر ترسخاً لتعيين وكلاء لإيران، مما يزيد الانقسامات في المجتمع [العراقي]. فعندما انضمت «منظمة بدر» إلى العملية السياسية خلال الاحتلال الأمريكي وأصبحت منظمة علنية، دفعت إيران عناصر متطرفة، مثل أبو مصطفى الشيباني وأبو مهدي المهندس، إلى الانشقاق عن المنظمة لتشكيل «كتائب حزب الله». وبالمثل، قامت إيران بتشكيل «عصائب أهل الحق» من عناصر متطرفة في ميليشيا "جيش المهدي" التابعة لمقتدى الصدر، مثل قيس الخزعلي وإسماعيل اللامي (الملقب بـ "أبو درع" أو "زرقاوي الشيعة" السيئ السمعة).

ونتيجةً لذلك، لم يتمكن أي تنظيم منفرد على غرار «حزب الله» من فرض نفسه كعنصر مهيمن في المجتمع الشيعي. وحتى الآن، فإن معظم قادة الميليشيات المدعومة من إيران واجهوا صعوبةً في الانتقال من قادة ميليشيات إلى مرشحين سياسيين. وقد يتغيّر هذا الواقع في انتخابات مجالس المحافظات عام 2017 والانتخابات النيابية عام 2018، على الرغم من أن الميليشيات الأصغر حجماً ستواجه صعوبةً كبرى على الأرجح في الفوز بعددٍ كبير من المقاعد في نظام انتخابي يفضل الأحزاب الكبيرة.

وتواجه الفصائل الأصغر أيضاً والتي تطورت بفعل ظاهرة «قوات الحشد الشعبي»، مثل «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق»، منافسةً من قبل الميليشيات الشيعية الأكبر حجماً والأكثر ترسخاً، التي اقتحمت المشهد السياسي قبل وقتٍ طويل من ظهور «قوات الحشد الشعبي» عام 2014. وخير مثالٍ على ذلك أتباع مقتدى الصدر، الذين فازوا بـ 34 مقعداً من أصل 328 في الانتخابات النيابية في أيار/مايو 2014 وأصبحوا أطرافاً فاعلة، وكثيراً ما كانوا صانعي الشخصيات السياسية الحاكمة، على الصعيد الوطني وعلى مستوى مجالس المحافظات. ففي الواقع، إذا كان هناك من يشغل موقع «حزب الله» في العراق اليوم، يمكن القول بأنه حركة مقتدى الصدر وليس أي جماعة مدعومة من إيران. فمن خلال اعتمادها شعارات المقاومة وشبكة الرعاية الاجتماعية الأساسية، تتبنى حركة مقتدى الصدر مقاربةً قائمة على الدخول إلى الحكومة تارةً والخروج منها طوراً. ومن خلال التأرجح بين مقاطعة السياسة من جهة وتأمين وزراء للحكومة من جهةٍ أخرى، تطلق حركة مقتدى الصدر اليوم حملات تظاهر كبرى ضد الحكومة في محاولةٍ للتأثير على سياساتها من الخارج.

وعلى الرغم من أن الجماعات المدعومة من إيران قد تحاول مجدداً استمالة أجزاء من حركة مقتدى الصدر، إلّا أنّ شبكات هذه الحركة قد أثبتت مرونتها في الماضي ومن المرجح أن تبقى على هذه الحال. وقد دعمت إيران «عصائب أهل الحق» برئاسة قيس الخزعلي منذ عام 2006 من أجل اقتطاع أجزاء من قاعدة دعم مقتدى الصدر واستقطابها إلى تنظيم تم تشكيله بشكل واضح على غرار «حزب الله» اللبناني. إلا أن «عصائب أهل الحق» لم تتطور سوى في المجال العسكري ولم تستطع إنشاء شبكة رعاية اجتماعية واسعة أو أداء دور سياسي بارز (حيث فازت بمقعد واحد فقط في الانتخابات البرلمانية الأخيرة). ومن غير المرجح أن تقوم عناصر أصغر من «قوات الحشد الشعبي»، مثل «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق»، بالاندماج مع بعضها البعض أو التخلي عن هوياتها لصالح حركة مقتدى الصدر أو «منظمة بدر»، وهي تواجه مهمةً شاقة في جذب الدوائر السياسية بعيداً عن الأحزاب الراسخة. ويقلص ذلك احتمال تنامي هذه التنظيمات المستنسخة عن «حزب الله» لكي تؤدي دوراً مهيمناً في السياسة العراقية.

نموذجا «الحرس الثوري الإسلامي» و «الباسيج»

يختلف «الحرس الثوري» بشكل جوهري عن «حزب الله» اللبناني لأنه يقع في صلب هيكل السلطة الإيرانية، وليس بمعزل عن الدولة، ويخضع مباشرةً للمرشد الأعلى، أي القائد العام للقوات المسلحة في البلاد. وفي حين يستطيع «حزب الله» اللبناني أن يحوّل موارد من الدولة، إلّا أنّ «الحرس الثوري» يشكل جزءاً أساسياً من الدولة الإيرانية، حيث يدير مشاريع اقتصادية وقوات عسكرية كبيرة. وبموجب نموذج «الحرس الثوري»، تموّل الدولة بقاء ونمو الحرس المسلح الذي يضمن بقاء النظام ذاته.

تأسس «الحرس الثوري» خلال الأيام الأولى للثورة الإسلامية عام 1979 كتنظيم عسكري ثوري لخلق ثقل موازن للجيش الإيراني النظامي (المعروف بـ "آرتيش")، الذي كان التزامه بالثورة موضع شبهات بسبب صلاته بنظام الشاه والجيشين الأمريكي والبريطاني. وفي سياق الحرب العراقية-الإيرانية، تطور«الحرس الثوري» ليصبح قوةً عسكرية ذات مكونات برية وجوية وبحرية وصواريخ أرض-أرض، وفي الآونة الأخيرة، ذراع إلكترونية، مع أن قيمه وعقيدته لا تزالان غير تقليديتين. ويكمن دور «الحرس الثوري» في الدفاع عن الثورة وإنجازاتها، والحماية من "الحرب الناعمة" (أي محاولات إشعال "ثورة ملونة" في إيران)، وتصدير الثورة، بحيث أنه أصبح يطغى على الجيش النظامي في الشؤون الخارجية والداخلية للبلاد على حد سواء. وقد لعب «الحرس الثوري الإسلامي» (أو ميليشيا «الباسيج» التابعة له) دوراً في قمع الاضطرابات المحلية في الأعوام 1994 و1999 و2009، كما هدّد بشنّ انقلاب ضد الرئيس محمد خاتمي عام 1999 ما لم يكن قد عمل على ضبط الاضطرابات الطلابية. بالإضافة إلى ذلك، شارك «الحرس الثوري» في النزاعات في لبنان وسوريا والعراق واليمن. وفي إيران، أدى هذا الاتجاه إلى تضخم نفوذ «الحرس الثوري» لدرجة أنه أصبح شبه مستقل تقريباً ومشابهاً للدولة في العديد من المجالات ذات سلطة تفويض حصرية، مثل العمليات في الدول المجاورة لإيران.

أما «الباسيج» فقد تأسس عام 1980 وهو تنظيم شبه عسكري من المتطوعين تابع لـ «الحرس الثوري» ومنتشر في كافة أنحاء البلاد. وقد كان الهدف إنشاء "جيش قوامه 20 مليون رجل" لمواجهة التدخل العسكري الأجنبي (ويُعتقد أن العدد الفعلي يتراوح

بين أربعة وخمسة ملايين عنصر). وتتمثل مهمة «الباسيج» الأساسية بالضبط الاجتماعي (الذي تحقق من خلال التلقين الأيديولوجي والوجود المنتشر في الجامعات، والمصانع والمكاتب، وفي الشارع)، وشن "حرب شعبية" ضد الغزاة. وفي أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، تم تدريب «الباسيج» و«الحرس الثوري» على شن حرب عصابات ضد قوة غزو وفقاً لمفهوم دفاعي لامركزي جديد، يُعرف بعقيدة النظام "الفسيفسائية".

هل سينشأ «حرس ثوري» أو «باسيج» عراقي؟

منذ عام 2013، بدأت الدولة العراقية تعول على الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران نظراً لتراجع فعالية "قوات الأمن العراقية" وتزايد التهديدات الأمنية المنبثقة عن تنظيم «الدولة الإسلامية». وسرعان ما استغلت الميليشيات الشيعية القائمة المدعومة من إيران وحلفاؤها من السياسيين، بمن فيهم رئيس الوزراء المخلوع نوري المالكي، الفتوى والأوامر التنفيذية التي أضفت طابعاً رسمياً على «قوات الحشد الشعبي» من أجل بناء مؤسسة أمنية جديدة [وضخمة] يمكنها أن توفر مصدر دائم للشرعية والأسلحة والأجور لميليشياتها. وبعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات على ظهور «قوات الحشد الشعبي»، يُعتبر تخصيص وزارة لـ «قوات الحشد الشعبي» مع بند خاص بها في كل ميزانية النتيجة المتوخاة بالتحديد من قبل بعض مناصري «قوات الحشد الشعبي»، لاسيما قائد عمليات «لجنة قوات الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس.

وإذا تحقق ذلك، فقد تؤدي «قوات الحشد الشعبي» دور «الحرس الثوري» الإيراني من خلال قوات دائمة توازي مهام قوات الأمن النظامية، أو قد تؤدي دوراً شبيهاً بـ «الباسيج» كقوة مساعدة أو احتياطية ذات مهمة عقائدية. (وفي الواقع، سبق أن تحدثتْ «عصائب أهل الحق» عن خلق حشد "في كل مجال"، بما في ذلك حشد طلابي وجامعي، لغرس نظرة «عصائب أهل الحق» الإسلامية للعالم في المجتمع المدني ومكافحة "الغزو الثقافي" الغربي، تماماً كما يفعل «الباسيج» في إيران). وقد تُعتبر وزارة دائمة خاصة بـ «قوات الحشد الشعبي» ثقلاً موازياً لنفوذ الوحدات العسكرية التي تم تدريبها من قبل الولايات المتحدة وشركائها. وسيكون إنشاء قوة أمنية موازية جديدة شبه مطابق للأنماط التاريخية القائمة على البريتوريانية [النفوذ السياسي للجيش داخل السلطة] في تصميم الجيوش العربية، بحيث تُنشر وحدة "حرس جمهوري" ذات روابط أسرية وقبلية مع القيادة الحاكمة داخل العاصمة وفي محيطها. في هذه الحالة، لن يكون النموذج أصلياً أو محلياً، بل مستوحى من «الحرس الثوري» الإيراني - وسينتج عن ذلك تنظيم عسكري طائفي ذو توجه ديني عقائدي مرتبط بقوة أجنبية. وقد تضطلع «قوات الحشد الشعبي» الدائمة بمهمة أخرى، ألا وهي الإبقاء على وجود لها على طول أجزاء من الجبهة الأمامية بين كردستان والعراق، لاسيما في المناطق المختلطة حيث ترتفع حدة التوترات بين التركمان الشيعة والأكراد. وعلى غرار نموذج «الحرس الثوري» أو «الباسيج»، قد تُستخدم «قوات الحشد الشعبي» كذلك لغرس ثقافة الجهاد والمقاومة والشهادة بالإضافة إلى العداء للولايات المتحدة في المجتمع العراقي، علماً أن جميع هذه العناصر هي السمات المميزة لـ «الحرس الثوري» و«الباسيج» وإيديولوجيا الجمهورية الإسلامية. ومن المرجح أن تحاول وزارة «قوات الحشد الشعبي» الخاضعة لسيطرة إيرانية تقديم نفسها كتنظيم عسكري إسلامي أصيل يخدم المصالح "العراقية"، حتى ولو كان عناصرها يعربون عن ولائهم للمرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي أو خلفه، بخلاف الجيش العراقي، الذي سيُعتبر أداة للنفوذ الغربي على خلفية طبيعته غير الإسلامية وروابطه المؤسساتية الخارجية.

وقد فسّر العديد من العراقيين الأمر التنفيذي الصادر في شباط/فبراير 2016 بإنشاء «قوات الحشد الشعبي» كجزء نظامي من "قوات الأمن العراقية" والقانون الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بأنهما يشكلان خطوتين باتجاه المأسسة الدائمة لـ «قوات الحشد الشعبي»، التي قد تصبح معادِلة لـ «الحرس الثوري» أو «الباسيج». إلا أن أياً من الأمر التنفيذي أوالقانون لم يأتِ على ذكر مدة بقاء «قوات الحشد الشعبي»، كما لم يؤمَّن التمويل الدائم لها. وفي المقابل، شددت تلك الوثائق على خضوع «قوات الحشد الشعبي» لقيادة رئيس الوزراء ولقانون القضاء العسكري. وأوضح القانون المعني بـ «قوات الحشد الشعبي» أنه لم يتم إضفاء الصبغة الرسمية عليها على مستوى الوزارات، بخلاف "جهاز مكافحة الإرهاب". ووفقاً لعدة مراقبين، يبدو أن المؤسسة الدينية الشيعية التي يترأسها آية الله العظمى علي السيستاني تستعد بحذر لإصدار فتوى جديدة تقضي بإبطال المرسوم الديني الذي يشكل قوام «قوات الحشد الشعبي»، وعندها ستعلن الحكومة عن خططها لإعادة توظيف العديد من متطوعي «قوات الحشد الشعبي» وتسريحهم.

وتشكل القيود المفروضة على توفير الموارد لـ «قوات الحشد الشعبي» قضية رئيسية، وعامل مفرّق واضح (على الأقل في الوقت الحاضر) عن «الحرس الثوري» أو «الباسيج» المموّلان تمويلاً جيداً، مما يشير إلى نية المؤسسة السياسية والدينية الحفاظ على الطابع المؤسساتي المؤقت لـ «قوات الحشد الشعبي» إلى أن يصبح بالإمكان حلها أو دمجها في كيانات أخرى. وفي الوقت الحاضر، تُموَّل «لجنة قوات الحشد الشعبي» التابعة لمكتب رئيس الوزراء بموجب قرار سنوي من قبل رئيس الوزراء وبدرجة أقل البرلمان، يقضي بتخصيص جزء من الميزانية العراقية لـ «قوات الحشد الشعبي». وفي موازنة عام 2017، تلقت «لجنة قوات الحشد الشعبي» التابعة لمكتب رئيس الوزراء تمويلاً لـ 122 ألف عنصر من «قوات الحشد الشعبي»، تضمن إنفاقاً متكرراً بقيمة 1.39 تريليون دينار عراقي (1.18 مليار دولار). ويتضمن ذلك 1.27 تريليون دينار (1.08 مليار دولار) للأجور و120 مليار دينار (102 مليون دولار) لتغطية المصروفات التشغيلية الأخرى. ومن خلال استفساراتنا مع المسؤولين في الحكومة العراقية في بغداد، حصلنا على المزيد من التفاصيل غير الواردة في الميزانية الرئيسية المقدمة باللغة العربية ولكنها موضحة في ملحقات الميزانية غير العلنية. كما تلقت «قوات الحشد الشعبي» مبلغاً قدره 518 مليار دينار (441 مليون دولار) للنفقات الرأسمالية (أي المشتريات)، تم جمعه من خلال خصم نسبة 3 في المائة من رواتب موظفي الدولة، وتُستخدم نسبة 60 في المائة من هذا المبلغ لشراء "إمدادات أساسية" لـ «قوات الحشد الشعبي»، كالطعام والماء والذخيرة.

ويبلغ الإنفاق الإجمالي على «قوات الحشد الشعبي» في عام 2017، باستثناء أي دعم غير معلن من قبل إيران، 1.91 تريليون دينار (1.63 مليار دولار). ويمكن مقارنة ذلك بالتكاليف الأمنية غير المخصصة لـ «قوات الحشد الشعبي» في ميزانية عام 2017 والتي تبلغ 30.19 تريليون دينار (25.83 مليار دولار)، بما فيها 8.8 تريليون دينار (7.51 مليار دولار) لوزارة الدفاع و10.8 تريليون دينار (9.21 مليار دولار) لوزارة الداخلية و0.8 تريليون دينار (683 مليون دولار) لـ "جهاز مكافحة الإرهاب"، بالإضافة إلى أكثر من مليار دولار من المساعدات العسكرية من قبل شركاء خارجيين يوفرون المساعدات الأمنية للعناصر غير التابعة لـ «قوات الحشد الشعبي». وعلى سبيل المقارنة، يمثل مبلغ 1.63 مليار دولار الذي تنوي بغداد إنفاقه على «قوات الحشد الشعبي» من ميزانيتها لعام 2017 نحو 22 في المائة من المبلغ الذي تعتزم طهران إنفاقه على «الحرس الثوري» وفق ميزانية إيران لعام 2017-2018، ألا وهو 7.4 مليار دولار. وتحصل «قوات الحشد الشعبي» على نسبة 6 في المائة من النفقات الأمنية للعراق، بالرغم من أنها توفر 28 فى المائة من القوة المسلحة على الجبهة الأمامية للبلاد .

وبالتالي، ما زالت «قوات الحشد الشعبي» متخلفة كثيراً عن جميع الوكالات الأمنية الأخرى، من حيث نصيب الفرد من الموارد، مما يفترض أن تطورها إلى مؤسسة دائمة يعرقَل عمداً لصالح المنظمات الأمنية التقليدية. وبطبيعة الحال، قد يتغير هذا التخصيص بعد انتخابات عام 2018 إذا قام رئيس الوزراء العراقي الجديد، الذي قد يكون نوري المالكي لولاية ثالثة أو عضو آخر من جماعة المالكي المؤيدة لإيران، بزيادة تمويل «قوات الحشد الشعبي». وسترتبط عندها قوة التنظيم الموازي لـ «الحرس الثوري» أو «الباسيج» بقدرته على النمو بشكل يمكّنه من التفوق على "قوات الأمن العراقية" وترعيبها، وستكون هذه القدرة بدورها مرهونةً باستعداد الحكومة العراقية والمجتمع الدولي وقدرتهما على تمويل وحماية ودعم الجيش العراقي و"جهاز مكافحة الإرهاب" وربما وزارة الداخلية أيضاً.

هل تشكل «منظمة بدر» المشروع الرئيسي لـ «الحرس الثوري» في العراق؟

حتى لو لم يتم إنشاء وزارة أمنية جديدة في العراق، إلّا أنّه يمكن القول بأن إحدى الميليشيات الشيعية الأكثر ترسخاً المدعومة من إيران، وهي «منظمة بدر»، قد قطعت شوطاً باتجاه تشكيل تنظيم مستنسخ عن «الحرس الثوري» ضمن قوات الأمن القائمة. فقد قامت «منظمة بدر» بعمليات شبه عسكرية سرية في العراق خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بموجب أوامر من «قوة القدس» التابعة لـ «الحرس الثوري»، إلا أن «منظمة بدر» ورعاتها الإيرانيين قرروا الانضمام إلى عملية الانتقال الديمقراطي بقيادة الولايات المتحدة في العراق بعد عام 2003. وحافظت «منظمة بدر» على روابطها العملياتية مع «قوة القدس» التابعة لـ «الحرس الثوري» طوال فترة تعاونها الظاهري مع الولايات المتحدة. ويقود اليوم عناصر من «منظمة بدر» وزارة الداخلية - الوزارة الأكبر في العراق - التي تفوق ميزانيتها ميزانية «الحرس الثوري» كما ذُكر أعلاه. وتمكنت «منظمة بدر» من الهيمنة بشكل غير رسمي على قوات الأمن التابعة لوزارة الدفاع ضمن أقسام كبيرة من الأراضي العراقية

في محافظة ديالى، شمال شرق بغداد. وتتمتع «منظمة بدر» بنفوذ متسارع النمو، إذ لديها 22 مقعداً من أصل 328 مقعداً في البرلمان العراقي، بالإضافة إلى تمثيل متزايد في مجالس المحافظات التسع في وسط العراق وجنوبه.

وأحد أسباب نجاح «منظمة بدر» هو أن الحركة بدأت [عملية] اضمحلال "قوات الأمن العراقية" عام 2003، أي قبل أحد عشر عاماً من تشكيل «قوات الحشد الشعبي». فبين العامين 2003 و2005، تم دمج 16 ألف شخص من رجال الميليشيات الشيعية في "قوات الأمن العراقية" الناشئة. وكان هؤلاء العناصر المعروفون بـ "دماج" (أي المعيّنين بشكل مباشر) يفتقرون إلى أي تعليم مهني رسمي كجنود أو رجال شرطة. وقد وفرت «منظمة بدر» حصة الأسد من أولئك المجندين، معظمهم من الشيعة العراقيين الذين عاشوا في المنفى في إيران طوال الثمانينات والتسعينات وحاربوا إلى جانب إيران خلال الحرب الإيرانية -العراقية. ويحمل عدد كبير من هؤلاء العناصر الجنسيتين العراقية والإيرانية أو قد ولدوا في إيران، ولم يحصلوا على الجنسية العراقية إلا بعد عام 2003. وكثيراً ما تم تعيين مجندي «منظمة بدر» في استخبارات الجيش العراقي، وفرق الأسلحة والتكتيكات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية، و"وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية" التابعة لوزارة الداخلية - والتي تُعتبر بمثابة "مكتب التحقيقات الفيدرالي" العراقي. فقبل عام 2003، خضع عناصر «منظمة بدر» للتدريب من قبل «قوة القدس» التابعة لـ «الحرس الثوري الإسلامي» ولسيطرتها أثناء إقامتهم في إيران. وبالتالي، فمنذ ذلك الحين ولّد دمجهم ضمن "قوات الأمن العراقية" تحدياً كبيراً فيما يتعلق بالاستخبارات المضادة. وبالإضافة إلى اضطلاع «منظمة بدر» بمناصب رئيسية في "قوات الأمن العراقية"، تخلصت أيضاً من مئات الخصوم المحتملين ضمن قوات الأمن، لاسيما عناصر الاستخبارات التابعين لعهد صدام حسين، وانتقمت من طيارين قاموا بعمليات قصف في عهد صدام خلال الحرب الايرانية -العراقية.

واليوم، تقود «منظمة بدر» وزارة الداخلية، مما يسمح لها بدعم قادة شرطة المحافظات أو إضعافهم في كافة أنحاء البلاد. كما تتولى الوزارة قيادة "الشرطة الاتحادية" المكونة من 37 ألف عنصر، وهي قوة مشاة مؤلفة من خمس فرق، و"وحدة الاستجابة للطوارئ"، وهي مجموعة أسلحة وتكتيكات خاصة بحجم فرق شبيهة بـ "جهاز مكافحة الإرهاب". ومنذ عام 2005، تولّت «منظمة بدر» أيضاً قيادة وتجهيز الفرقة الخامسة التابعة للجيش العراقي في محافظة ديالى، وتسعى إلى تحويل كتائب «قوات الحشد الشعبي» التابعة لها والتي يبلغ عددها حوالى عشرة كتائب، إلى فرقة جديدة من الجيش العراقي أو "الشرطة الاتحادية"، خاضعة لسيطرة «منظمة بدر». وتمثل هذه القوات مجتمعةً الشريحة الأكبر من القوات البرية في البلاد، متفوقةً بذلك على [القوات] الفعالة من الجيش العراقي و"جهاز مكافحة الإرهاب" الخاضعين لسيطرة الحكومة الاتحادية.

نمذجة مستقبل الميليشيات الشيعية العراقية

في العراق، يُعتبر بروز تنظيم جديد مستوحى من «الحرس الثوري» الاحتمال الأقل ترجيحاً لتطور «قوات الحشد الشعبي». ويعود ذلك بشكلٍ أساسي إلى أن إيران ووكلاءها لا يسيطرون بالكامل على الدولة العراقية المتنوعة الأطياف والمُجزأة. لذلك، قد تتم مقاومة هذا السيناريو بشكل فعال. كما أنه لا توجد فرصة لبروز «حزب الله» عراقي موحد من فصائل «قوات الحشد الشعبي» في الوقت الحاضر. وعلى أية حال، تشغل هذا المركز جزئياً اليوم حركة مقتدى الصدر، التي توصي بتسريح «قوات الحشد الشعبي» وتحويلها إلى إدارة لشؤون المحاربين القدامى. ويشكل اقتطاع «منظمة بدر» الهادئ لأقسام كبيرة من "قوات الأمن العراقية" نموذجاً مختلفاً عن بروز «حزب الله» آخر في العراق أو تطوير تنظيم جديد مستنسخ عن «الحرس الثوري» في البلاد بشكل علني. ويطرح نموذج «منظمة بدر» في كثير من النواحي إشكاليات أكثر من تلك الناجمة عن نموذجي «حزب الله» أو «الحرس الثوري» وقد يخدم المصالح الإيرانية بالقدر ذاته.

ويمكن القول أنه طالما تستمر «منظمة بدر» بتعزيز صلاحياتها الأمنية واتباع إرشادات «الحرس الثوري»، لا تملك إيران حاجة فورية إلى تطوير نسخة جديدة عن «حزب الله» أو «الحرس الثوري» أو «الباسيج» داخل العراق. وقد يشير نموذج «حزب الله» اللبناني إلى بعض الجوانب المعقدة للعلاقة المستقبلية بين «منظمة بدر» وإيران. فـ «حزب الله» يتمتع بهامش كبير في السعي وراء مصالحه الخاصة في لبنان، لكنه يبقى مرتبطاً بطهران عندما يتعلق الأمر بتحقيق مصالحه الإقليمية. وهكذا، شكلت الحرب المدمرة التي وقعت عام 2006 مع إسرائيل نتيجة إقدام «حزب الله»على محاولة خطف من دون مباركة إيران، دعماً لأجندته المحلية. وقد كلفت الحرب طهران استثماراتها الهائلة في القوة الصاروخية لـ «حزب الله»، التي كانت جزءاً من

الرادع الاستراتيجي الإيراني، فضلاً عن مليارات الدولارات لإعادة إعمار لبنان. ومنذ ذلك الحين، تمارس طهران سيطرة أكبر بكثير على الأنشطة العسكرية لـ «حزب الله» لمنع تكرار مثل هذا السيناريو .

وقد تتيح إيران عملياً لـ «منظمة بدر» هامشاً كبيراً من الحرية لاتباع نهجها الخاص في الأوقات العادية، إلا أنها تتوقع منها أن تتصرف وفقاً للمصالح الإيرانية عندما تكون هذه المصالح الحيوية على المحك. وتتمثل المسألة الأساسية هنا بالنسبة للولايات المتحدة فيما إذا كانت «منظمة بدر» ستلعب يوماً دوراً في مهاجمة أفراد عسكريين أمريكيين أو ترحيل جنود أمريكيين من العراق. وتضم «منظمة بدر» العديد من العناصر المعادية للولايات المتحدة، لاسيما وزير الداخلية الحالي قاسم الأعرجي، الذي أمضى 26 شهراً في الاحتجاز العسكري الأمريكي واتُهم بدعم هجمات فتاكة على أفراد عسكريين أمريكيين. ومع ذلك، استفادت «منظمة بدر» إلى حدٍ كبير من العمل إلى جانب الولايات المتحدة منذ عام 2003. وأثناء كتابة هذه السطور، تعمل «وحدة الاستجابة للطوارئ» ووحدات "الشرطة الاتحادية" التابعة لـ «منظمة بدر» في معركة الموصل يداً بيد مع القوة الجوية الأمريكية لاستعادة مطار الموصل، على سبيل المثال. وحتى أن قاسم الأعرجي أكّد على الحاجة لشن ضربات جوية أمريكية في العراق. والأسئلة التي يتم طرحها هنا: إذا ما تلقت «منظمة بدر» توجيهات من طهران، هل يمكن الاعتماد عليها للاستجابة للدعوة الإيرانية بشن هجمات على أفراد عسكريين أمريكيين في العراق، وبذلك تجازف بدورها في الحكومة أو بسيطرتها على وزارة الداخلية؟ أو هل قد تستخدم طهران عناصر متطرفين من «منظمة بدر» لتشكيل جماعة منشقة أخرى لمواصلة القتال، كما فعلت في الماضي مع عنصري «منظمة بدر» أبو مصطفى الشيباني وأبو مهدي المهندس؟

ولهذا السبب، ستبقى الجماعات الصغيرة على غرار «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق»، بالإضافة إلى أي مجموعات منشقة جديدة قد تشكلها طهران، مفيدة جداً لإيران و «الحرس الثوري»، بما أنه من الأسهل التأثير عليها ونشرها في العراق وفي الصراعات الإقليمية مثل سوريا أو البحرين. وفي الأعوام الثلاثة الأخيرة، أطلقت «كتائب حزب الله» صواريخ على السعودية وقامت بتدريب مقاتلين شيعة بحرينيين وتسليحهم، كما اختطفت مواطنين قطريين لزيادة قدرة تأثير طهران على الدوحة. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت «حركة النجباء»، وهي جماعة منشقة عن «كتائب حزب الله»، عن تشكيل وحدة لتحرير هضبة الجولان من السيطرة الإسرائيلية. ونظراً لدور «منظمة بدر» البارز في الحكومة والطموحات السياسية لهادي العامري، من الصعب تصور «منظمة بدر» وهي توجه التهديد ذاته خارج إطار نزاع مسلح بين إيران/«حزب الله» وإسرائيل. أما «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق» فيرجح أن ترحب باستقلالها المستمر عن أجهزة أمن الدولة. وسيكون التحدي الذي تواجهه هذه الجماعات هو الحفاظ على قواتها المسلحة ومعسكرات التدريب الخاصة بها داخل العراق إذا تم تسريح «قوات الحشد الشعبي» بشكل نظامي. ولتحقيق هذه الغاية، قد تحتاج تلك الجماعات إلى استئناف طريقة عمل شبه سرية، ونقل العناصر التابعين لها إلى إيران وسوريا، وإبعاد أجنحتها السياسية والعسكرية.

قضايا السياسة الأمريكية وخياراتها

هناك بالفعل بُنية وليدة مستوحاة من «الحرس الثوري» بدأت تتكون في العراق، على الرغم من أنها تواجه ضغوطاً تعويضية شديدة من قبل الأطياف السياسية العراقية والجيش العراقي و"جهاز مكافحة الإرهاب". ومن المرجح أيضاً أن تكون هناك مجموعة من الميليشيات التي تقتدي بـ «حزب الله» وتحظى بدعم إيراني التي ستبقى في العراق ولن يتم دمجها ضمن هيئة واحدة بصورة منظمة. وعلى غرار المنظمة اللبنانية الأصلية، ستُستخدم هذه التنظيمات العراقية المصغرة المستنسخة عن «حزب الله» لمهاجمة أعداء إيران، مثل إسرائيل والبحرين والمملكة العربية السعودية، وربما للضغط على القادة السياسيين أو العسكريين أو الدينيين العراقيين الذين يقاومون بشدة أولويات طهران. وسيكون قسم كبير من هذه التنظيمات المصغرة المستوحاة من «حزب الله» منخرطاً جزئياً في قوات الأمن. وبالتالي، سيكون من الصعب سياسياً على رؤساء الحكومة الشيعة العراقيين منع مشاركة تلك التنظيمات "بدوام جزئي" في حروب خارجية ضد جيرانها السنّة.

أما القضية الأكثر تعقيداً فهي كيفية تعامل واشنطن مع «منظمة بدر» وقائدها الطموح هادي العامري. فظاهرة «قوات الحشد الشعبي» قد مكّنت «منظمة بدر»، حيث أصبحت حركة لا يمكن التغاضي عنها أو تهميشها كونها قوة رئيسية ومتنامية في البرلمان ومجالس المحافظات وقوات الأمن. وقد عملت الولايات المتحدة مع «منظمة بدر» على نحو متقطع خلال الأعوام

الأربعة عشر الماضية، ولكن يُخشى باستمرار من أنه من خلال قيام واشنطن بذلك فهي مجرد تقوّي خصماً مستقبلياً يمكنه إزاحة قادة أكثر اعتدالاً وأكثر استعداداً للعمل مع الولايات المتحدة.

وفي حين قد يرسم هذا الواقع صورةً محبطة، إلا أنها بعيدة عن الصورة العديمة الأمل المتمثلة بـ "فقدان" العراق لصالح الهيمنة الإيرانية. ولا يتعيّن على فصائل «قوات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران أن تكون طرفاً سياسياً وعسكرياً مغيراً للّعبة في العراق طالما استمرت الأطراف العراقية والشركاء الدوليون في مقاومة إنشاء مؤسسة أمنية جديدة دائمة ممولة تمويلاً جيداً، تعمل بصورة مستقلة عن سلسلة القيادة العراقية. وفي حين لم تعد الولايات المتحدة قوة احتلال في العراق ويجب عليها أن تبذل كافة الجهود "من خلال ومع وعبر" شركائها العراقيين السياديين، إلّا أن الإجراءات الأمريكية ستشكل مع ذلك أحد أهم العوامل التي تؤثر على قدرة إيران على تحويل «قوات الحشد الشعبي» إلى أداة نفوذ. وكلما تراجعت واشنطن في العراق، كلما تقدّمت طهران. إن تكرار الانسحاب السريع للتحالف وفك ارتباطه بعد عام 2011 من المرجح أن يؤدّي إلى تشجيع طهران ووضعها في موقع أفضل لتوسيع نفوذها في العراق.

ولتجنب مثل هذه النتيجة، يتعين على الولايات المتحدة ضمان التزام التحالف الدولي المستمر بمواصلة تدريب "قوات الأمن العراقية" والتعامل مع التهديد المتزايد الذي يمثله إرهاب تنظيم «الدولة الإسلامية» بعد هزيمته العسكرية، والمساعدة على حماية الحدود العراقية، والإبقاء على "قوة المهام المشتركة - «عملية العزم الصلب»" كتحالف واسع النطاق متعدد الجنسيات حتى بعد الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». وينبغي على واشنطن أيضاً الموافقة على حزمة جديدة من "صندوق تدريب وتجهيز العراق 2" (ITEF II) أمدها ثلاث سنوات لـ "قوى الأمن العراقية" لتغطية الفترة 2017-2020، لتحل محل "صندوق تدريب وتجهيز العراق" (ITEF) الحالي الذي يغطي الفترة 2014-2017. وانطلاقاً من إطار عمل السياسات الشامل هذا، لا بد من أن يركز صناع القرار في الولايات المتحدة والتحالف على ثلاثة أهداف قابلة للتحقيق تجاه «قوات الحشد الشعبي».

منع «قوات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران من الحصول على مزايا مالية ومؤسساتية

قد يصدر آية الله العظمى علي السيستاني فتوى جديدة بعد تحرير الموصل، تعفي العراقيين من واجب حمل السلاح، ولكن في الفترة التي تسبق الانتخابات العراقية، قد يكون من الصعب على الحكومة ذات القيادة الشيعية حل لجنة «قوات الحشد الشعبي» التابعة لمكتب رئيس الوزراء بالكامل. وفي حالة احتمال صمود جماعة معينة من «قوات الحشد الشعبي» خلال الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، يجب أن تتمثل أولوية شركاء العراق في الحد من تأثيرها السلبي. ولا يُفترض أن تحظى «قوات الحشد الشعبي» باحترام الأسرة الدولية ودعمها إلا إذا توافرت بعض الشروط المنطقية. [فعلى سبيل المثال]، لا بد من التخلص من الأطراف الإرهابية المثيرة للجدل، مثل أبو مهدي المهندس، وينبغي مواصلة تطوير الطابع العابر للطوائف لـ «قوات الحشد الشعبي» لجعلها منظمة أكثر شمولية تعكس صورة المجتمع العراقي. علاوةً على ذلك، يجب ألا تكون «قوات الحشد الشعبي» مؤسسةً عسكرية موازية تؤدي الدور ذاته المناط بالوكالات القائمة مثل الجيش العراقي و"جهاز مكافحة الإرهاب". وعوضاً عن ذلك، يتعين على «قوات الحشد الشعبي» سد الثغرات الحالية، من خلال العمل كقوات احتياطية في زمن الحرب، أو قوات أمنية مسؤولة عن أمن الحدود والبنى التحتية الحيوية، أو قوات ريفية يناط بها "حراسة الأحياء"، ولا يُسمح لها بالعمل داخل المدن. ومع مرور الوقت، يمكن أن يؤدي احتراف «قوات الحشد الشعبي» من خلال خضوعها للتدريب العسكري على يد التحالف إلى إضعاف روابطها مع الميليشيات المدعومة من إيران، بينما تعقّد شروط التدقيق (كما يقتضي "قانون ليهي") انخراط الأطراف الفاسدة في «قوات الحشد الشعبي».

كما يجب على واشنطن وبغداد أن تعملا على منع «منظمة بدر» أو أي طرف آخر من اقتطاع جيش فئوي من قوات الأمن القائمة. وأفضل طريقة للقيام بذلك هي توفير الموارد السخية للعناصر الأكثر موثوقية وفعالية ضمن قوات الأمن، كالجيش و"جهاز مكافحة الإرهاب". وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية «قوات الحشد الشعبي» لعام 2017 هي أكثر من ضعف ميزانية "جهاز مكافحة الإرهاب" (1.63 مليار دولار لـ «قوات الحشد الشعبي» مقابل 683 مليون دولار لـ "جهاز مكافحة الإرهاب"). ولا بد من عكس هذا الاتجاه. فـ "جهاز مكافحة الإرهاب" يحتاج لمساعدات أمنية دولية كبيرة، أسوةً بمجموعة

فرعية من فرق الجيش العراقي، بما يتوافق مع الدور البارز الذي أدّته تلك الأطراف في هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية»، وذلك بغية تزويد الحكومة بالقوات التي تحتاجها لملاحقة تنظيم «الدولة الإسلامية» في المناطق الصحراوية النائية والحدود والمخابئ السرية. كذلك، يُفترض أن تتناوب الفصائل العراقية البارزة على قيادة وزارة الداخلية بعد الانتخابات، حرصاً على ألا تصبح هذه الوزارة الأساسية حكراً على «منظمة بدر»، مهما أبدت هذه الأخيرة من عقلانية أو تعاون في أي مرحلة من المراحل.

مقاومة اللبس القائم بين شعار "التحرير" الخاص بـ «قوات الحشد الشعبي» وشعار "المقاومة" الخاص بـ «حزب الله» وإيران

عند التفكير في سير الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، يتعين على الولايات المتحدة أن تعترف بظاهرة «قوات الحشد الشعبي» على أنها فصل بطولي من تاريخ العراق. وعلى الرغم من أن القوات الرئيسية التي حررت معظم المدن العراقية كانت الجيش العراقي و"جهاز مكافحة الإرهاب" و"الشرطة الاتحادية"، إلا أنه لا بد من تقدير المساهمات الإيجابية لـ «قوات الحشد الشعبي». وتحقيقاً لهذه الغاية، قد تقوم الولايات المتحدة ببادرة لافتة في هذا الإطار، يمكن أن تتضمن نصباً تذكارياً ومنحاً دراسية ودعماً طبياً لمحاربين قدامى متميزين من «قوات الحشد الشعبي»، يتم اختيارهم من جميع الخلفيات العرقية والطائفية.

ولكن لا بد أيضاً من التفريق بوضوح بين الأبطال العراقيين الذين واجهوا تنظيم «الدولة الإسلامية» وبين العناصر المسلحة غير الحكومية الذين استغلوا الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» للانخراط في أنشطة إجرامية وتشكيل فروع سياسية لها. ينبغي على المجتمع الدولي أن يساهم في فضح جرائم تلك الأطراف الفاسدة التي تحاول التلطّي وراء "شعار المقاومة" الخاص بـ «قوات الحشد الشعبي»، مما يمثل إساءةً للأبطال الفعليين للحشد الشعبي. ولدى الجيش الأمريكي والبريطاني والأسترالي والإيطالي أدلة وافرة عن الأفعال السيئة المرتكبة من قبل جماعات مثل «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق» ضد المدنيين العراقيين وعناصر "قوات الأمن العراقية"، كما تملك الحكومة العراقية مثل هذه الأدلة. ولم تتم محاسبة هذه الحركات والجماعات المتفرعة منها طوال سنواتٍ قامت خلالها بالعمل كعصابات، و[مارست] إراقة الدم بين الشيعة، و[تبنّت] التطهير الطائفي [ضد المواطنين] غير الشيعة. وبالمثل، ينبغي تشجيع حكومات المنطقة على تقديم أدلة تثبت أن الحركات مثل «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق» ناشطة في البحرين والسعودية وسوريا بإيعاز من إيران، في انتهاكٍ واضح للدستور العراقي وسلسلة القيادة العسكرية العراقية. وكان رئيس الوزراء العبادي قد أفاد لـ "معهد السلام الأمريكي" في آذار/مارس 2017، أن العراق يريد البقاء بمنأى عن الحرب الباردة الطائفية في المنطقة. وإذا ما أراد العراق إرساء السلام مع جيرانه السنّة ومساعدتهم في إعادة إعماره، لا بد من فضح هذه التدخلات من قبل جهات عراقية "على مستوى أصغر من الدول" تخدم المصالح الإيرانية، والتحقيق فيها ووضع حد لها. يجب على الولايات المتحدة تسمية الأفراد العراقيين الضالعين في أنشطة عابرة للحدود، كإرهابيين مدرجين على لائحة خاصة، لكي تجعل من الصعب على مثل هؤلاء الأفراد السفر، أو الحصول على مناصب عليا في الحكومة العراقية، أو الاستفادة من المساعدات الأمريكية والدولية المخصصة لـ "قوات الأمن العراقية" (بما في ذلك «قوات الحشد الشعبي»).

فضلاً عن ذلك، يجب على واشنطن تجنب الأخطاء التي تُسببها بنفسها والمضرة بمصالحها، على غرار الخطوة غير المدروسة المتمثلة بحظر السفر على العراقيين التي اتُخذت في شباط/فبراير 2017. فمن السهل اقتراف مثل هذه الأخطاء، إلا أنه من الصعب جداً تصحيحها، وغالباً ما يكون لها تداعيات إقليمية النطاق وجيوسياسية الحجم. ونتيجةً لذلك، تسعى الولايات المتحدة دائماً إلى اللحاق بركب الجهود الدعائية لعناصر «قوات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران .

يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها أن يعمدوا أيضاً إلى تقويض شعار المقاومة من خلال البقاء ملتزمين بقوة بإيجاد حل للحرب السورية وملاحقة تنظيم «الدولة الإسلامية» داخل سوريا، من أجل عدم إفساح المجال هناك لـ «قوات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران وإعطائها ذريعة للقيام بالمزيد من التدخلات الخارجية. وبالمثل، لا بد من [التركيز] بقوة على تشجيع حلفاء أمريكا في الخليج العربي على مواصلة العمليات السياسية مع المعارضين الشيعة في دول مثل البحرين والسعودية، وكذلك مع

الحوثيين في اليمن، لأن هذه الحروب تغذي شعار المقاومة الخاص بعناصر «قوات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران. ومن هذا المنطلق، يتعين على الولايات المتحدة وشركائها تشجيع الحكومة العراقية على فرض وإنفاذ القيود القانونية على الأنشطة الخارجية التي تقوم بها الميليشيات المرتبطة بـ «قوات الحشد الشعبي» غير المرخصة من قبل رئيس الوزراء، بصفته القائد العام. ومن شأن ذلك أن يضيف قوة إلى فتوى آية الله علي السيستاني التي تحظّر على «قوات الحشد الشعبي» العمل خارج إطار الحكومة العراقية وخارج العراق.

منع «قوات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران من الحصول على ميزات الرعاية الاجتماعية وخلق مناخ سياسي طائفي

تشكل الحكومة ذات الأداء المتعثر كما يشكل المجتمع المجزأ أرضاً خصبة لعناصر «قوات الحشد الشعبي» المدعومين من إيران الذين يسعون للاقتداء بـ «حزب الله» أو «الحرس الثوري»/«الباسيج». فعلى سبيل المثال، منذ انتهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق عام 2011، لم يُعتبر تطوير مؤسسات رعاية اجتماعية أولوية للأمن القومي الأمريكي في العراق، إلا أن ذلك يجب أن يتغير. وإلّا فستملأ الجماعات المدعومة من إيران الفراغ القائم في الخدمات الاجتماعية من أجل مصالحها السياسية الخاصة. ولا بد من أن تركز المساعدات الأمريكية ومساعدات التحالف على بناء القدرات على المستوى الوطني (الوزاري) ومستوى المحافظات. وينبغي أن تواصل السياسة الأمريكية دعم المشاريع الأساسية ذات الأثر الملموس على الخدمات العامة في العراق، مثل قطاعات الكهرباء والمياه والصحة، وذلك لإثبات أن الأحزاب السياسية غير التابعة لـ «قوات الحشد الشعبي» يمكنها أيضاً تقديم الخدمات. يتعين على الولايات المتحدة أيضاً تدعيم أنشطة التواصل التي تقوم بها داخل العراق الشيعي، وخاصة عبر قنصليتها في البصرة، التي تقع في المحافظة الجنوبية الأفقر في العراق ولكن الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية كونها غنية بالنفط.

وبالمثل، يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على منع الميليشيات المدعومة من إيران من تكوين مناخٍ سياسي وطائفي عرقي مؤاتٍ، يمكّنها من تشكيل أجنحة سياسية، وذلك من خلال دعم الأطراف الفاعلة السياسية العراقية المعتدلة مثل رئيس الوزراء حيدر العبادي. على واشنطن أيضاً دعم التحركات والأنشطة السياسية العابرة للطوائف والمتعددة الأعراق، في سبيل إنتاج تحالفات انتخابية متداخلة الجوانب من شأنها إضعاف جاذبية الجماعات الشيعية الطائفية مثل «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق» و«منظمة بدر». وفي غضون ذلك، يتعين على الولايات المتحدة أن تفعل ما في وسعها لتفكيك الجماعات المسلحة المدعومة من إيران، عبر إشراك بعض عناصر «منظمة بدر» المدعومين من إيران بشكل بنّاء مع الاستمرار في معاملة «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق» كجهات إرهابية وتعيين عناصر من «منظمة بدر» كإرهابيين. فمن خلال هذه العملية وتمكين الحكومة العراقية بشكل عام، قد تحفز الولايات المتحدة تفكك الميليشيات والحركات السياسية الطائفية أو اضمحلالها.

نحو المستقبل

ما زال هناك وقت لتعويض المكاسب التي حققها وكلاء إيران في الأعوام الثلاثة الأخيرة. فالدولة العراقية كادت أن تفقد احتكارها في استخدام القوة خلال انهيار الجيش العراقي عام 2014. ولكن الانتصارات التي تحققت في معارك تكريت والرمادي والموصل، من بين معارك أخرى، خلقت فرصةً لإعادة بناء الجيش العراقي و"جهاز مكافحة الإرهاب" كحصن منيع ضد عودة تنظيم «الدولة الإسلامية»، وضد الميليشيات المدعومة من إيران والمندرجة حالياً ضمن «قوات الحشد الشعبي». فالعراق بلد مكتظ بالسكان، وغني بالموارد، ويتمتع بموقع مركزي، لذلك يجب ألا يخضع للهيمنة الإيرانية. فإخضاع العراق - رابع أكبر منتج للطاقة في العالم - لسيطرة إيران الفعلية، وهي ثالث أكبر منتج للطاقة، من شأنه أن يزعزع الاستقرار بشكلٍ غير مسبوق. إن هذه المهمة الشاقة المتمثلة بمنع ظهور قوة مهيمنة إقليمية تتحكم بمعظم النفط في المنطقة، هي ما دفعت التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة إلى استخدام القوة ضد نظام صدام عندما غزا الكويت. ويُعتبر العراق - بفضل موقعه - المحور الجيوسياسي للجهود الرامية إلى منع ظهور هلال شيعي خاضع لسيطرة إيران في قلب الشرق الأوسط العربي. إن هذا الاحتمال وحده يستدعي التوقف ويجب أن يشجع جميع الدول الكبرى على دعم الحكومة العراقية فى الحد من المخاطر التي تشكلها الميليشيات المدعومة من إيران.

مايكل نايتس هو زميل "ليفر" في معهد واشنطن ومؤلف التقرير الذي أصدره المعهد بعنوان "كيفية تأمين الموصل". وقد عمل في جميع محافظات العراق وأمضى بعض الوقت ملحقاً بقوات الأمن في البلاد. **مايكل آيزنشتات** هو زميل "كاهن" ومدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن.